Document: EB 2016/118/R.26
Agenda: 14(a)(ii)
Date: 20 September 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الحادي والأربعين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Michel Mordasini
نائب رئيس الصندوق والرئيس
المؤقت لدائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2518 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.mordasini@ifad.org

Allegra Saitto
القائمة بأعمال
شعبة المحاسبة والمراقب
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة عشرة بعد المائة
روما، 21–22 سبتمبر/أيلول 2016

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الحادي والأربعين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات لفت انتباه المجلس التنفيذي إلى القضايا التي نظرت فيها في اجتماعها الحادي والأربعين بعد المائة المنعقد بتاريخ 7 سبتمبر/أيلول 2016. وعند افتتاح الاجتماع، رحب رئيس اللجنة بممثلي الصين وفرنسا الجديدين، وبالمستشار العام المؤقت الجديد.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتُمد جدول الأعمال مع تغييرات في ترتيب عرض بعض البنود. وأشار رئيس اللجنة إلى أنه بسبب تضارب مصالح ظاهر يود أن ينأى بنفسه عن مداولات البند 4. واتفقت اللجنة على أن تترأس ممثلة ألمانيا، السيدة Martina Metz، الاجتماع عند النظر في هذا البند.

3- وقبل متابعة الاجتماع، أدلى نائب رئيس الصندوق ببعض الملاحظات الافتتاحية. وأُبلغت اللجنة بأن السيد Mikio Kashiwagi، أمين الخزانة السابق لمصرف التنمية الآسيوي، سينضم إلى الصندوق ابتداء من 1 أكتوبر/تشرين الأول كنائب رئيس مساعد، وكبير الموظفين الماليين، والمراقب المالي المؤقت. كما أُبلغت اللجنة أيضا بالأمور التالية:

- تقديم وثيقة إعلامية إلى دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول بشأن تحديد أسعار الفائدة على القروض العادية والمتوسطة؛
- عرض بعض القروض المعينة بعملة واحدة على دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول للموافقة؛
- تشكيل مجموعة عمل مؤسسية لإجراء تقييم لسياسات الإقراض، ومعاييره وشروطه في الصندوق. وتقوم الإدارة بإجراء استعراض لطرائق إطار القدرة على تحمل الديون وأثرها على الاستدامة المالية للصندوق. وسيتم عرض النتيجة في سياق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

محاضر الاجتماع الأربعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

4- تمت الموافقة على المحاضر دون أي تعليقات.

تقرير مرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2016

5- قُدم للجنة موجز لأنشطة مكتب المراجعة والإشراف للأشهر الستة الأولى من عام 2016. وتم تسليط الضوء على أن الحضور الميداني واللامركزية يبقيان الأولوية الرئيسية للمراجعة. وتستمر الإدارة في إيلاء أهمية كبيرة لتنفيذ توصيات المراجعة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2016، لم يكن هناك سوى 19 توصية متأخرة، كلها ليست بذات أولوية عالية. وتنفيذ إصلاحات عمليات التحقيق والجزاءات جارٍ، ومن المتوقع أن توضع اللمسات الأخيرة على معظم الإجراءات بحلول نهاية الفصل الثالث. وقد تحتاج بعض التغييرات المتفق عليها (مثل التعديلات على المبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق) إلى موافقة الهيئات الرئاسية. وفي مجال التحقيقات، ظل معدل تلقي الادعاءات عاليا، إلا أن تراكم الحالات المرحلة من عام 2015 قد انخفض بشكل ملحوظ من خلال الانتهاء من عدد كبير من الحالات العالقة والجديدة خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2016. وفي أوائل يوليو/تموز، استضاف مكتب المراجعة والإشراف الاجتماع السنوي

لوظائف الإشراف الداخلي للوكالات التي توجد مقارها في روما. كما سُلط الضوء أيضا على أن مكتب المراجعة والإشراف طلب وحصل على موارد مالية إضافية لتغطية احتياجاته من الموارد البشرية من أجل ما تبقى من السنة، وأن الإدارة تدرس بنشاط زيادة الموظفين في وظيفة التحقيق باعتبارها وسيلة أكثر فعالية لمعالجة الحاجة المتكررة في هذا المجال.

أثنى أعضاء اللجنة على العمل الجيد الذي اضطلع به في تنفيذ برنامج العمل وطلبوا بعض التفاصيل عن وضع تنفيذ التوصية والتحقيقات. وعبّر أعضاء آخرون عن قلقهم بشأن كفاية الموارد المخصصة لمكتب المراجعة والإشراف والتيقّن من وجودها. وقدم مكتب المراجعة والإشراف التفاصيل الإضافية المطلوبة، وأوضح أن الإدارة تدرس متطلبات مكتب المراجعة والإشراف من الموارد، وسوف تُطلع اللجنة على آخر المعلومات.

6- اعتُبر أن التقرير المرحلي قد تم استعراضه.

اختيار المراجع الخارجي للصندوق للفترة 2017–2021

7- يسّرت الإدارة عملية اختيار المراجع الخارجي للصندوق للفترة 2017–2021. وخضعت المقترحات الثلاثة الناجمة عن طلب الإعراب عن الاهتمام لتقييم تقني. وأجري تقييم تجاري في وقت لاحق من قبل لجنة منفصلة. ونظرا للطبيعة التقنية العالية للخدمات المطلوبة، وبما يتماشى مع عمليات الاختيار السابقة، حددت الدرجات الترجيحية بنسبة 70 في المائة للتقييم التقني و30 في المائة للتقييم التجاري. وقدمت النتائج المجمعة إلى لجنة استعراض العقود التي استعرضت العملية وأوصت كبير موظفي التوريد بمنح العقد لشركة Deloitte & Touche. وقد كان العقد الأسلم من الناحية التقنية كما أنه عرض أقل الرسوم. وقد مُثلت لجنة مراجعة الحسابات من قبل السيدة Martina Metz خلال التقييم التقني، ومن قبل السيد Nicholas Strychacz (ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في المجلس التنفيذي) خلال اجتماع لجنة استعراض العقود.

8- وصادقت لجنة مراجعة الحسابات على تقديم المقترح إلى الدورة التاسعة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016.

9- وأثنت ممثلة ألمانيا على العملية لشفافيتها وكفاءتها.

الاستعراض المسبق رفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2017، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2017 وخطته الإشارية للفترة 2018–2019

10- تضمنت الميزانية المقترحة التكاليف المتكررة للعناصر الرئيسية لبرنامج العمل، والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق. كما قدمت الوثيقة أيضا استعراضا مسبقا لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2017 وخطته الإشارية للفترة 2018–2019.

11- قدمت الإدارة وثيقة الاستعراض المسبق مشيرة إلى أنه سيتم توفير نسخة أكثر تفصيلا قبل دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول تتضمن معلومات ارتجاعية من لجنة مراجعة الحسابات ومن دورة سبتمبر/أيلول للمجلس. كما نوّهت بأنه ستتم مراجعة الافتراضات والتكاليف كجزء من عملية الميزنة العادية قبل وضع اللمسات الأخيرة.

12- وتمت الإشارة إلى أن الميزانية المقترحة قد أُعدت باستخدام افتراضات أسعار صرف عام 2016. وسيتم إعداد الميزانية النهائية وفقا لمنهجية أسعار الصرف المتفق عليها من أجل تحديد مكونات التكاليف المختلفة للميزانية. وسوف يتم تعديل التكاليف المعيارية للموظفين وفقا لذلك.

13- وسلطت الإدارة الضوء على أن: برنامج الصندوق للقروض والمنح المتوقع لعام 2017 سيكون بقيمة 1.50 مليار دولار أمريكي، والميزانية العادية المقترحة لعام 2017 ستكون بقيمة 150.78 مليون دولار أمريكي مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2016 والبالغة 146.71 مليون دولار أمريكي. ويمثل ذلك زيادة اسمية بنسبة 2.8 في المائة، مكونة من زيادة حقيقية بنسبة 1.7 في المائة، وزيادة سعرية بنسبة 1.1 في المائة. ومن غير المتوقع أن تتجاوز الميزانية الرأسمالية الإجمالية لعام 2017 الخاصة بالنفقات الضرورية لتكنولوجيا المعلومات والنفقات الرأسمالية السنوية العادية 2.5 مليون دولار أمريكي. وتشمل الميزانية مبلغا يقدر بـ 1.14 مليون دولار أمريكي من أجل ميزانية النفقات الخاصة لعملية التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

14- كما قدمت الإدارة تفاصيل عن محركات التكاليف الرئيسية لمقترح عام 2017.

15- قدم مكتب التقييم المستقل في الصندوق برنامج عمله وميزانيته لعام 2017، مسلطا الضوء على أن التركيز سيكون على تقييم مؤسسي للهيكلية المالية للصندوق (أي كفاية واستدامة الأدوات المالية التي يستخدمها الصندوق لتمويل برنامجه للقروض والمنح) لغرض تحديد مصادر تمويل مبتكرة ممكنة خارج نطاق مصادر تجديد الموارد. كما سيُجري مكتب التقييم المستقل خمسة تقييمات للاستراتيجيات والبرامج قطرية. وإضافة إلى ذلك، سيتم توسيع التغطية الجغرافية لتقييماته من أجل زيادة تعزيز التعلم والمساءلة. وتبلغ ميزانية المكتب المقترحة لعام 2017 ما قيمته 5.76 مليون دولار أمريكي، بزيادة اسمية نسبتها 1.6 في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2016 والبالغة 5.67 مليون دولار أمريكي. وتتكون الزيادة الاسمية بنسبة 1.6 في المائة من زيادة حقيقية بنسبة 0.3 في المائة، ناجمة عن زيادة تكاليف الموظفين نتيجة لتعيين محدد المدة بمستوى ف–4، وزيادة سعرية بنسبة 1.3 في المائة.

16- وتمت الإشارة إلى أن ميزانية المكتب المقترحة لعام 2017 تشكل نسبة 0.39 في المائة من برنامج القروض والمنح للصندوق المتوقع للعام القادم، وهي أقل بكثير من سقف ميزانية المكتب المحدد بنسبة 0.9 في المائة والمعتمد من قبل المجلس التنفيذي.

17- طلب أعضاء اللجنة معلومات إضافية عن التخصيص الخاص بالبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ومستوى التمويل المشترك، ومخصصات القضايا المواضيعية، ووضع مبادرات الاقتراض. وفيما يتعلق بالموضوع الأخير، تمت الإشارة إلى مبلغ الاقتراض المقدّر في فترة الثلاث سنوات بدءا من عام 2016، ودعا بعض أعضاء اللجنة لإشراكها في وقت مبكر بشأن مبادرات الاقتراض. كما أشار عضو أيضا إلى كون التكاليف ذات الصلة باللامركزية أعلى من تلك الواردة في آخر تحديث عرض على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان الماضي. وتم دعوة الإدارة لأن تكون أكثر تقديرا للتكلفة، في إشارة محددة إلى عملية اللامركزية.

18- قدمت الإدارة التفاصيل المطلوبة.

19- اعتُبر أن الاستعراض المسبق للميزانية قد تم استعراضه.

مقترح للوصول إلى مرفق الاقتراض من مصرف التنمية الألماني لأغراض التجديد العاشر لموارد الصندوق

20- قدمت الإدارة مقترحا لاستخدام الأموال المتبقية البالغة 100 مليون يورو بموجب الاتفاقية الإطارية الحالية مع مصرف التنمية الألماني لأغراض التجديد العاشر لموارد الصندوق. وتم تذكير لجنة مراجعة الحسابات بأنه في عام 2014 منح المجلس التنفيذي موافقته على إبرام الصندوق لاتفاقية إطارية مع مصرف التنمية الألماني لاقتراض ما يصل إلى 400 مليون يورو. وعلى مدى فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، اقترض الصندوق ما مجموعه 300 مليون يورو. وبالتالي، ما زال هناك مبلغ 100 مليون يورو متاحا. وبما يتسق مع الممارسة السابقة، سوف يعاد إقراض الأموال المقترضة فقط للمقترضين من الصندوق بشروط عادية. وتمت الإشارة إلى أن اقتراض مبلغ الـ 100 مليون يورو الإضافي مستدام ماليا ويحترم جميع الشروط المنصوص عليها في إطار الاقتراض السيادي للصندوق، على الرغم من حقيقة أن الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني تم التوقيع عليها قبل اعتماد إطار الاقتراض السيادي.

21- طلب أعضاء اللجنة تفاصيل عن الشروط المقدمة من قبل مؤسسات سيادية أخرى، ومقارنة مع الشروط التي تحصل عليها المصارف متعددة الأطراف بالنسبة للأنشطة الاقتراضية.

22- أوضحت الإدارة أن شروط الاقتراض مرتبطة بتصنيف البلد، وبما أن ألمانيا إحدى البلدان عالية التصنيف، فإن مصرف التنمية الألماني كان أفضل الخيارات المتاحة للصندوق. كما أشارت الإدارة إلى أنه سيكون من المضلل إجراء مقارنة مع المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى لأنها تجمع الأموال في الأسواق الرأسمالية، في حين أن هذا الخيار غير متاح للصندوق في الوقت الحالي.

23- اعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

استعراض إطار الاقتراض السيادي

24- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال، وسلطت الضوء على بعض التحديات التي طرحها إطار الاقتراض السيادي خلال المحادثات مع مقرضين محتملين. وتتعلق هذه التحديات أساسا بما يلي: (أ) حجم القروض؛ (ب) عملة التعيين؛ (ج) القيود المواضيعية؛ (د) بنود ضد مخاطر الاستبدال.

25- وكان هذا أول استعراض لإطار الاقتراض السيادي، ولم تُقترح أية تغييرات في الوقت الحاضر. ولكن تمت الإشارة إلى أنه ينبغي لإطار الاقتراض السيادي أن يكون أداة مرنة تنسجم مع احتياجات الصندوق والواقع لكي تخدم الصندوق كمؤسسة ديناميكية ومتحولة على أفضل وجه.

26- طلب أعضاء اللجنة تفاصيل عن الدروس المستفادة وتوقيت الاستعراضات المقبلة، وأكدوا مجددا على أهمية مساهمات تجديد الموارد. واقترحوا تسليط الضوء على المقترحات الخاصة بأية تدابير تصحيحية، وتوفير تحليل أكثر تعمقا، بما في ذلك القيود التحديات والمخاطر، في الاستعراض المقبل لإطار الاقتراض السيادي.

27- أوضحت الإدارة بأنه لم يتم إضفاء الطابع الرسمي بالمعنى الدقيق على أية اتفاقات بموجب إطار الاقتراض السيادي، نظرا إلى أن الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني تم التوقيع عليها قبل اعتماد إطار

الاقتراض السيادي. وأكدت الإدارة للجنة على أنه سيكون هناك تفاعل منتظم في المستقبل حول الدروس المستفادة مع اكتساب المزيد من الخبرة في استخدام إطار الاقتراض السيادي.

28- اعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

الاقتراض من الأسواق المالية

29- قدمت الإدارة تحديثا شفهيا عن الخطوات التحضيرية الضرورية للاقتراض من الأسواق المالية، مسلطة الضوء على أن حاجة الصندوق إلى تعبئة موارد إضافية قد تم معالجتها جزئيا من قبل الإدارة من خلال تنفيذ إطار الاقتراض السيادي. وقد شُجعت الإدارة من قبل المجلس التنفيذي، خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016-2018)، على إجراء دراسة جدوى وأعمال تحضيرية لتحري إمكانات ونطاق الاقتراض من الأسواق المالية.

30- استجابة لاستفسار من المجلس التنفيذي، تقدمت الإدارة بتحديث شفهي للخطوات العملية نحو دراسة جدوى بشأن الاقتراض من الأسواق. وهي تتضمن إيجاد اتصال مبدئي مع وكالات التصنيف لفهم منهجية التصنيف المطبقة على الصندوق، مفاوضات مع الرابطة الدولية لصكوك المقايضة والصكوك الاشتقاقية، والقيام بالتوثيق مع الجهات النظيرة للمصارف مما هو ضروري لتنفيذ عقود المشتقات الخاصة بالتحوط لأخطار الصرف، وإعداد خارطة طريق لوضع قائمة لجميع الخطوات والإجراءات الضرورية للسماح للصندوق بإصدار السندات في الأسواق المالية.

31- تمت الإحاطة بالتحديث.

استعراض كفاية مستوى الاحتياطي العام

32- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال وأشارت إلى أن مجلس المحافظين أنشأ الاحتياطي العام في عام 1980 لمواجهة أربعة مخاطر محددة لاحتمال تجاوز الالتزامات لموارد الصندوق. وعلى مدى السنوات، تمت الموافقة على عدة تحويلات، مما رفع الاحتياطي العام إلى مستواه الحالي البالغ 95 مليون دولار أمريكي. وحتى هذا التاريخ، لم يتم استخدام الاحتياطي العام أبدا. كما تمت الإشارة إلى أن استراتيجيات وآليات التخفيف من مخاطر احتمال تجاوز الالتزامات للموارد التي اعتمدت على مدى السنوات قد عززت الإطار المالي الذي يعمل الصندوق ضمنه، بما يتماشى مع ممارسات العمل الناشئة.

33- وتمت الإشارة إلى أنه منذ إدخال نهج التدفقات النقدية المستدامة طويلة الأجل كآلية لتحديد قدرة الصندوق على الالتزام، تقلصت أهمية الاحتياطي العام. ومنذ التجديد التاسع لموارد الصندوق، تم التخفيف من مخاطر تجاوز الالتزامات لموارد الصندوق عن طريق ضمان توافر سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الإجمالية للصرف. كما سلطت الإدارة الضوء على أنه بحلول عام 2018 على الصندوق أن ينفذ مبدأ محاسبة جديد والذي سيتطلب تدابير استهلاك أكثر صرامة على الأصول المالية. وسوف يكون لهذا أثر يقدر بـ 100 مليون دولار أمريكي كاستهلاك إضافي، من غير أي تبعات على التدفقات المالية. وقد أوصت الإدارة، آخذة في الاعتبار الإطار المالي السليم للصندوق، ومن أجل المحافظة على نهج حصيف نظرا لتوسيع نطاق الأنشطة الاقتراضية، وعملية التصنيف الممكنة، والأثر المحتمل لتنفيذ مبدأ المحاسبة الجديد، بأن يتم

الاحتفاظ بالاحتياطي العام عند المستوى الحالي البالغ 95 مليون دولار أمريكي، على أن تتم إعادة النظر في هذا التقدير في عام 2017.

34- اعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها، وتمت المصادقة على التوصية لعرضها على المجلس في دورته الثامنة عشرة بعد المائة.

منهجية أسعار الفائدة المتغيرة في الصندوق: إدخال حد أدنى لأسعار الفائدة

35- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال. واستجابة لحالة السوق غير المسبوقة تاريخيا والتي أظهر فيها سعر الفائدة السائد بين المصارف الأوروبية وسعر الفائدة السائد بين مصارف لندن بالنسبة لليبن الياباني قيمة سالبة، وتحسبا لأي انخفاض إضافي في مكوّني سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن وسعر الفائدة السائد بين المصارف الأوروبية لسعر الفائدة المرجعي الذي يطبقه الصندوق، تم اقتراح تعديل على منهجية وضع أسعار الفائدة المتغيرة في الصندوق[1] التي تنطبق على القروض المعتمدة بشروط عادية. وسيدخل هذا التعديل حيز النفاذ بدءا من 1 يناير/كانون الثاني 2017.

36- سوف يسمح التعديل بإدخال حد أدنى صفري على مكوّني سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن وسعر الفائدة السائد بين المصارف الأوروبية لسعر الفائدة المرجعي في الصندوق، والذي سيطبق على القروض القائمة والمعتمدة حديثا بالشروط المذكورة أعلاه.

37- يتماشى المقترح مع الممارسات الناشئة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى وسيسمح للإدارة بتخفيف آثار مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بالأموال المقترضة.

38- وكمتابعة لطلب اللجنة، واستجابة لسؤال مخصوص عن المخاطر القانونية المحتملة للحافظة الجارية، أوضحت الإدارة أن التغيير في المنهجية لا يتطلب تعديل اتفاقيات القروض القائمة. كما أوضحت الإدارة أيضا أن الجدوى المالية للاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني مضمونة نظرا إلى الأثر الإجمالي لجميع الشروط الواردة في الاتفاقية.

39- تمت المصادقة على المقترح.

التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي

40- عرضت الإدارة تقريرا عن حافظة استثمارات الصندوق للفصل الثاني من عام 2016 كي تستعرضه اللجنة.

41- أطلع أمين الخزانة اللجنة على آخر التطورات المتعلقة بالحافظة، مسلطا الضوء على الأداء الإيجابي المتمثل في 3.72 نقطة أساس بتاريخ 19 أغسطس/آب. كما تمت الإشارة إلى أن جميع بارامترات المخاطر بقيت تحت مستوى الميزانية المحدد في بيان سياسة الاستثمار في الصندوق.

42- اعتُبر أن التقرير قد تم استعراضه.

مسائل أخرى

43- لم تتم مناقشة أية بنود تحت بند مسائل أخرى.

[1] كما ترد تفاصيلها في الوثيقتين EB 2009/98/R.14 و EB 2011/102/R.11.